



وزارة الاستثمار
الوزير

قرار
وزير الاستثمار
رقم (٩٩٤) لسنة ٢٠٠٧

وزير الاستثمار؛
بعد الإطلاع على قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢
وتعديلاته،
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣١ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم وزارة الاستثمار،
وعلى قرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣ بإصدار
اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتعديلاتهما،
وبناءً على ما عرضه رئيس الهيئة العامة لسوق المال.

قرر
(المادة الأولى)

يضاف إلى الفصل الثاني من الباب الثالث من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس
المال الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٣٥ لسنة ١٩٩٣
فرع جديد بعنوان "الفرع السادس - صناديق المؤشرات؛ ويبدأ بالمادة (١٨٣)
مكرر وينتهي بالمادة رقم (١٨٣) مكرراً (٦).

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الاستثمار



د/ محمود محيي الدين

تحريراً في: ٢٠٠٧/١٠/٢٠
مروة

الفرع السادس
صناديق المؤشرات

المادة (١٨٣) مكرراً

في تطبيق أحكام هذا الفرع يُقصد بصناديق المؤشرات صناديق الاستثمار التي تصدر وثائق مقابل محفظة تتبع أغلبية الأوراق المالية المكونة لها أحد مؤشرات الأسعار بالبورصات.

المادة (١٨٣) مكرراً (١)
إنشاء الصندوق

على الشركات المساهمة التي تُؤسس وفقاً لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الراغبة في إنشاء صندوق المؤشرات التقدم بطلب للهيئة يكون مشتملاً ومرفقاً به البيانات والمستندات المنصوص عليها في المادة ١٤٤ من هذه اللائحة بالإضافة إلى ما يلي:

- اسم المؤشر المستهدف من عملية الإصدار.
- موافقة الجهة المسجل باسمها المؤشر.
- حجم الإصدار المتوقع وعملته.
- عدد الوثائق المتوقع إصدارها وقيمتها الإسمية.
- ما يفيد التعاقد مع اثنين على الأقل من صانعي السوق.

وتصدر الهيئة موافقتها على الطلب خلال أسبوع من إستلامها الأوراق مستوفاة.

المادة (١٨٣) مكرراً (٢)
تغطية رأس مال الصندوق

مع مراعاة الحد الأقصى للأموال المستثمرة في الصندوق والمنصوص عليه في المادة (١٥٠) من هذه اللائحة يجوز تغطية كل أو بعض رأس مال الصندوق بمعرفة الشركة الحاصلة على موافقة الهيئة لإنشاء الصندوق بمفردها أو بالإشتراك مع آخرين أو عن طريق الإكتتاب العام.



المادة (١٨٣) مكرراً (٣)
نشرة الإكتتاب

- يجب أن تتضمن نشرة الإكتتاب في الوثائق الصادرة عن الصندوق بالإضافة إلى البيانات الواردة بالمادة (١٥٤) من هذه اللائحة البيانات التالية:
- اسم البنك أو الشركة المنشئة للصندوق.
 - المؤشر المستهدف من عملية الإصدار.
 - اسما صانعا السوق الذين تم التعاقد معهما بمناسبة إنشاء الصندوق.
 - القيمة الإسمية للوثيقة بحيث لا تقل عن عشرة جنيهاً ولا تزيد على ألف جنيه.
 - أسلوب تقييم الوثائق المصدرة بحساب صافي قيمة الأصول.
 - أسلوب التقييم الدوري لأصول الصندوق.

المادة (١٨٣) مكرراً (٤)

- على الشركة المنشئة لصندوق المؤشرات التعاقد مع اثنين على الأقل من صانعي السوق تكون مهمة كل منهما التعامل على وثائق الاستثمار المصدرة على أن يتضمن العقد حقوق والتزامات الطرفين وعلى الأخص أحكام إصدار وإسترداد الوثائق وبمراعاة أن يتولى صانع السوق ما يلي:
- تكوين محفظة من الأوراق المالية المكونة للمؤشر المستهدف من عملية الإصدار بنسبة معينة من إجمالي الأوراق المالية المكونة للمحفظة، وذلك باستخدام الأموال المتاحة التي تم الإكتتاب بها والإحتفاظ بباقي الأموال التي تم الإكتتاب فيها في صورة سيولة، وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.
 - إيداع الأوراق المالية المكونة للمحفظة لدى أحد أمناء الحفظ لحساب الصندوق.
 - تجميع الأوراق المالية المكونة للمؤشر من السوق، بما يعكس وحدة الإصدار (خمسة آلاف وثيقة على الأقل) ومضاعفاتها، وإيداعها لدى أمين الحفظ لحساب الصندوق بغرض إستبدالها من مدير الاستثمار بوثائق متداولة جديدة بسعر يساوي نصيب الوثيقة من صافي أصول الصندوق.
 - تجميع الوثائق المتداولة من السوق، بما يعكس وحدة الإصدار (خمسة آلاف وثيقة على الأقل) ومضاعفاتها، وإيداعها لدى أمين الحفظ لحساب الصندوق بغرض إستبدالها من مدير الاستثمار بالأوراق المالية المكونة للمؤشر بسعر يساوي نصيب الوثيقة من صافي أصول الصندوق.



ويجب عند استبدال أوراق مالية بوئائق متداولة أو العكس، جبر الفروق بين القيم باستخدام النقود وبما لا يخل بالنسب المقررة فيما يتعلق بمكونات المحفظة. ويتم نقل ملكية الأوراق المالية فيما بين الصندوق وصانع السوق من خلال شركة الإيداع والقيود المركزي.

المادة (١٨٣) مكرراً (٥)
قيد وئائق صندوق المؤشر بالبورصة

يتم قيد وئائق صناديق المؤشر بجداول البورصة بناءً على طلب الشركة وفقاً لقواعد قيد وشطب الأوراق المالية.

المادة (١٨٣) مكرراً (٦)
التزامات مدير الاستثمار

يلتزم مدير الاستثمار بما يلي:

- المحافظة بصفة مستمرة على معامل ارتباط بين سعر تداول الوثيقة بالبورصة وقيمة المؤشر، وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.
- المحافظة بصفة مستمرة على ألا تقل نسبة الأوراق المالية المكونة للمؤشر عن نسبة معينة من إجمالي الأوراق المكونة للمحفظة، وذلك وفقاً للقواعد التي تضعها البورصة وتعتمدها الهيئة.
- احتساب صافي قيمة أصول الصندوق والإفصاح عنها للهيئة والبورصة.
- الإفصاح عن نصيب الوثيقة من صافي قيمة أصول الصندوق، مع إخطار كل من الهيئة والبورصة بها يومياً بعد جلسة التداول.
- إخطار كل من الهيئة والبورصة بمواعيد توزيع الكوبونات وقيمتها والإفصاح عن ذلك على شاشات البورصة.
- إخطار كل من الهيئة والبورصة كتابياً وبصفة فورية بأي تغيير في عدد الوثائق، والإيقاف المؤقت لإستبدال الوثائق بالأوراق المالية المكونة للمؤشر والعكس، وأية أحداث جوهرية من شأنها التأثير على أداء الصندوق ونشاطه، أو قد تؤدي إلى تصفية الصندوق أو إندماجه في صناديق أخرى أو إنهاء إندماج قائم أو أية عمليات تجزئة يكون محلها الوثائق الصادرة عن الصندوق .

